استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "BCR" بولاية سطيف – للفترات المالية (2011- 2014)

يزيد تقرارت: أستاذ محاضر"ب"
كلية محاسبة ومالية
جامعة أم البواقي – الجزائر-

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي في ظل الإصلاح المحاسبي الذي تم في سنة 2007 وفقا للقانون 07-11 الصادر عن وزارة المالية، وقد جاء الإصلاح المحاسبي بمجموعة جديدة من المفاهيم وبنية جديدة للقوائم المالية منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية مع حيث الشكل والمضمون، إذ أن محتويات القوائم المالية والطرق المحاسبية المستخدمة لاسيما المحاسبة عن القيمة العادلة التي لها تأثير بالغ على جودة ومصداقية القوائم المالية والتي بدورها تخدم أهداف التحليل المالي ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة وتشخيص الحالة المالية، والوقوف على نقاط القوة والضعف، مع العمل في المستقبل على تعزيز نقاط القوة في القوائم المالية ومعالجة نقاط الضعف لتحسين الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما توصلت إليه الورقة البحثية، أما التوصيات التي خرجنا بها في هذا البحث تتمثل في ضرورة العمل على تطبيق أدوات حديثة في التحليل المالي التي من شأنها يقوم المحلل المالي بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة في المدى البعيد ومن بين هذه الأدوات استخدام أساليب التنبؤ الرياضية والإحصائية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد على المؤشرات المالية المستمدة من القوائم المالية بالإضافة إلى مصادر أخرى كالمعلومات المحصل عليها من أسواق رأس المال والبورصات المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي، القوائم المالية، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، تشخيص الوضع المالي.

Summary:

The study aimed to clarify the importance of using financial analysis assessing the financial situation in light of the accounting reform, which was in 2007, according to the law 07-11 issued by the Ministry of Finance Tools, Reform of accounting came a new set of concepts and structure of the new financial statements in line with International Accounting Standards with the terms of form and content, since the contents of the financial statements and accounting methods used, especially accounting for the fair value that have a tremendous impact on the quality and credibility of the financial statements, which in turn serve the objectives of financial analysis and knowledge of the financial situation of the institution and the diagnosis of the financial situation, And stand on the strengths and weaknesses, with the work in the future to enhance the strengths of the financial statements and address weaknesses to improve the financial performance of the institution and that the findings of the research paper, but recommendations that we came out in this research is the need to work on the application of modern tools of financial analysis that will based financial analyst to predict the financial situation of the institution in the long run among these tools, the use of mathematical and statistical methods to predict The models predict the financial failure that rely on financial indicators derived from the financial statements as well as other sources such as information obtained from the capital of domestic and international stock exchanges and markets.

Key words: reform of accounting, financial statements, financial analysis, financial analysis tools, the diagnosis of the financial situation.

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في العديد من المجالات (المصرفية، الجبائية، السياسات النقدية والمالية...)، وهذا بعد الاستقلال ولم تتغاضى عن الإصلاح المحاسبي حيث قامت بالعدول عن المخطط المحاسبي الفرنسي الموروث من الاستعمار الفرنسي وتطبيق مخطط محاسبي وطني في بداية 1976 كان متزامن مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر حيث كانت تنتهج الاقتصاد الموجه، وفي ظل التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية للانتقال إلى اقتصاد السوق أضحى ينبغي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وفتح مجال للاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة الانفتاح الاقتصادي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي مما جعل الجزائر تقوم بإعادة الهيكلة وإجراء

إصلاحات عديدة وتعديلات في مختلف القوانين التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي نعيشها اليوم ومن أهم هذه الإصلاحات نجد الإصلاح المحاسبي الذي كان التحضير له في 1999 بعدما تم اقتراح العديد من التعديلات على المخطط المحاسبي القديم، وهذا كمحاولة لانسجامه مع معايير المحاسبة الدولية، لكن مع بداية سنة 2006 بداء التحضير لمسودة تتعلق بالنظام المحاسبي المالي، وفي 25 نوفمبر 2007 أصدرت وزارة المالية القانون 07-11 المتعلق بكيفية وشروط تطبيق هذا القانون، حيث احتوى هذا القانون على سبعة فصول تضمنت مجموعة من المفاهيم والمعايير والمبادئ المحاسبية التي كانت غير مطبقة في المخطط المحاسبي القديم ومن المصطلحات الجديدة المستخدمة (المحاسبة عن قروض الإيجار التمويلي، محاسبة التعهد، محاسبة الضرائب المؤجلة، محاسبة التغيرات في أسعار الصرف، محاسبة القيمة العادلة والمتعلقة بالآثار الناتجة عن التضخم على مصداقية القوائم المالية...الخ)، وكما تم إصدار مجموعة من القوانين التنظيمية من قبل المجلس الوطني للمحاسبة ووزارة المالية لاسيما المرسوم التنفيذي 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي يخص كيفية تطبيق الأحكام التي جاءت في القانون السابق وشرح مفصل للمبادئ والمعايير والمعالجة المحاسبية لمختلف بنود القوائم المالية والتطرق إلى المحاسبة المالية المبسطة التي تطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إصدار القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بالمحاسبة والتقييم للكشوف المالية وعرضها وكذا المدونة الخاصة بقواعد سير الحسابات، وفي 07 أفريل 2009 تم صدور المرسوم التنفيذي 09-110 الذي يتعلق بالشروط اللازمة لتطبيق المحاسبة الإلكترونية (كيفية مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي)، وآخر تعليمة تم صدورها في 29 أكتوبر 2009 من الهيئات المعنية تتعلق بكيفية الانتقال من المخطط القديم إلى نظام المحاسبة المالية مع ضرورة تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي في بداية السنة المالية 2010، إذا أصبح إلزامي على المؤسسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح تطبيق محتوى القانون 07-11، وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يهدف على التركيز على المعلومة المالية والتي من شأنها تحدد الوضع المالي الحقيقي للكيان (المؤسسة) ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية وهذا ما جاء في مفهوم نظام المحاسبة المالية في المادة رقم 03 من القانون 07-11 فإن القوائم

المالية التي تعد مخرجات النظام المحاسبي المالي يتم تحليلها من قبل المحلل المالي لإبداء رأيه في تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي، حيث يتم التركيز في التحليل على القوائم المالية الأساسية (الميزانية وجدول حساب النتيجة) وكذا قائمة تدفقات الخزينة ومن ثم إعداد تقرير عن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عبر عدة سنوات مالية ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث فيما يلي:

❶ الإشكالية الرئيسية:

✓ كيف ساهم الإصلاح المحاسبي في تحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي؟

❷ الأسئلة الفرعية:

✓ ما هي الدوافع التي أدت بتحليل القوائم المالية؟

✓ كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

✓ هل تساهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير **BCR** ؟

❷ فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسة المطروحة والأسئلة الفرعية يتضح للباحثين وضيع وصياغة الفرضيات التالية:

❷ .أ) الفرضيات الرئيسية:

من خلال الإشكالية الرئيسية ينبغي أن نقوم بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

✓ جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر بمجموعة من المفاهيم والأفكار لها أثر بالغ الأهمية في تحليل القوائم المالية وذلك باستخدام المؤشرات المالية المتعارف عليها في التحليل المالي.

❷ . ب) الفرضيات الفرعية:

يتضح للباحث انطلاقا من الأسئلة الفرعية صياغة وإعداد الفرضيات الفرعية التالية:

✓ إن الأسباب التي أدت بالاهتمام بتحليل القوائم المالية هو قصور نظام المحاسبة المالية في تقديم الحالة المالية للمؤسسة، إذ يقوم هذا النظام بتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية وتلخيصها وتبويبها في قوائم مالية دون توضيح تحليل الوضعية المالية.

✓ إن الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لها أهمية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة ويتبين من خلالها اتخاذ

الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء المالي ومن جهة أخرى تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها وتطويرها.

✓ تستخدم المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "**BCR**" مجموعة من الأدوات في تحليل قوائمها المالية بهدف الوقوف على التطورات الناتجة عن بنود القوائم المالية عبر عدة فترات مالية واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

❸ أهداف البحث:

- التطرق إلى الجوانب النظرية للقوائم المالية ومعرفة الأدوات اللازمة في تحليليها؛
- معرفة الجديد الذي جاء به الإصلاح المحاسبي في الجزائر فيما يخص تحليل القوائم المالية بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؛
- معرفة الأسباب التي أدت باستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الوضع المالي المفصل للمؤسسة انطلاقا من مخرجات نظام المحاسبة المالية؛
- الوقوف على مدى اهتمام المحللين الماليين في الجزائر للأدوات الحديثة في التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل بالاعتماد على المؤشرات المالية في الماضي والحاضر، ليتسنى للمسؤولين رسم السياسات المالية اللازمة في مؤسساتهم للنهوض بأدائها المالي وتطوير أنشطة المؤسسة؛
- التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية للتحليل المالي والوقوف على مدى اهتمام المؤسسة محل الدراسة باستخدام مختلف الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية بغرض تحسين الوضع المالي في المستقبل.

❹ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يعد من المواضيع الحديثة في مجال الإدارة المالية والمحاسبية في الجزائر من حيث الناحية الأكاديمية والمهنية، حيث أصبح الأهمية بمكان العمل على تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات باستخدام مختلف الأدوات الحديثة في الإدارة أي الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء الشامل للمؤسسة لاسيما الأداء المالي من خلال استخدام أدوات التحليل المالي في تحديد اتجاهات بنود القوائم المالية وهذا باستخدام المؤشرات المالية في سنوات مالية متتالية للحكم على الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما يعد البحث مهم بالنسبة للأكاديميين

في المدارس المتخصصة والجامعات لتبيان أهمية تحليل القوائم المالية في الجزائر لتقييم الوضع المالي الحالي وفي المستقبل للمؤسسات خاصة بعد الإصلاح الذي خاضت فيه الجزائر في المجال المحاسبي والمالي وجانب المراجعة والتدقيق، أما على الصعيد المهني فيهم الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في رسم السياسات المالية من خلال نتائج التحليل للقوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وتقديم المعلومات المالية متضمنة تحليلا شاملا عن الوضع المالي في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل للمهتمين بأنشطة المؤسسة أي مستخدمو القوائم المالية وهذا ما يطلق عليه جودة الإفصاح المحاسبي والمالي عن الأحداث المالية والمحاسبية للفترات المالية المتتالية ليتضح للجهات التي تهمها نتائج تحليل القوائم المالية اتخاذ القرارات لاسيما المستثمرين والمساهمين، لأن التحفظ عن توضيح الحالة المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية لا يخدم مصالح المساهمين والمقرضين وكذا المستثمرين والمؤسسات والشركات التي هي بحاجة إلى مصادر تمويل بأنواعها.

❺ المنهج المعتمد في البحث:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة الإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية واختبار فرضيات الدراسة، حيث اعتمد الباحثان في الجانب النظري على تغطية الخلفية النظرية التي يرتكز عليها البحث، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات والجهود العلمية السابقة في مجال البحث، كما اعتمد الباحثين من جهة أخرى على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي، كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "**BCR**" بولاية سطيف، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المتعارف عليها في الإدارة المالية والتحليل المالي لتشخيص الحالة المالية واقتراح حلول لتحسين الأداء المالي والوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة للنهوض بمختلف الجوانب التي سجلت فيها نقاط الضعف مع محاولة تقديم اقتراحات من شأنها دعم نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة محل الدراسة.

❻ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية وكذا الحدود الموضوعية وفيما يلي نتطرق إلى حدود الدراسة بشيء من التفصيل:

❻ . أ) **الحدود الموضوعية:** إن البحث يركز على العلاقة بين أدوات تحليل القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعلاقة نتائج التحليل بالتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

❻ . **ب) الحدود المكانية**: قام الباحثان بتحليل القوائم المالية لمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "BCR" بولاية سطيف والتي تم إعدادها من قبل مديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لتبيان أهمية تحليل القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة في رسم السياسات المالية والحكم على تشخيص الوضعية المالية وذلك من خلال الوقوف على نقاط الضعف والقوة باعتبار هذه المؤسسة من المؤسسات العمومية الرائدة في صنع المنتجات المستخدمة من قبل العديد من الزبائن ومساهمة هذه المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ودعم الاقتصاد الوطني؛

❻ .**جـــ) الحدود الزمنية**: ركز الباحثين في دراستهم على تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة) لعدة فترات مالية تتراوح بين السنة المالية 2011 والسنة المالية 2014 وتمثل هذه الفترات خمسة سنوات مالية تزامنت مع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة محل الدراسة.

❼ **الدراسات السابقة للموضوع:**

لقد تمكن الباحث بالحصول على مجموعة من الدراسات السابقة، ومعظمها تطرقت إلى العلاقة النظام المحاسبي والمالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا في حدود اطلاعنا على مختلف الدراسات، فتتمثل هذه الدراسات في رسائل الماجستير ومقالات علمية محكمة، ومداخلات علمية محكمة مقدمة في فعاليات المؤتمرات الوطنية والدولية ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

الدراسة الأولى: للباحث **عبد الكريم خيري**، بعنوان :**مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال "SAIDAL"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، بجامعة المسيلة، 2014/2013. هدفت دراسة الباحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه تطبيق النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث الدراسة أن للإصلاح

المحاسبي أهمية بالغة في قراءة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وسهولة فهمها وذلك من خلال التقارب المحاسبي المالي بالمقارنة مع الأنظمة المحاسبية المستخدمة في العديد من دول العالم، إذ تحقق المعلومات المالية والقوائم المالية خصائص ذات جودة نوعية تساهم بدرجة كبيرة في تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

الدراسة الثانية: للباحث **محمد سامي لزعر**، بعنوان: **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة في مؤسسة صيدال الأم**، مذكرة ماجستير غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، بجامعة قسنطينة، 2012/2011. يهدف الباحث من خلال دراسته إلى معرفة الأثر الناتج عن الإصلاح المحاسبي على أبعاد والمجالات التي يرتكز عليها التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى الأدبيات النظرية للإصلاح المحاسبي ومدى الاعتماد على البيئة المحاسبية الدولية في إعداد القانون 07-11 والقوانين الصادرة بعد هذا القانون، مع التطرق إلى مخرجات النظام المحاسبي المالي وعلاقتها بأدوات التحليل المالي، وتوصلت دراسة الباحث إلى العديد من النتائج التي من أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها في ظل تطبيق النظام المحاسبي تخدم أهداف المحلل المالي وذلك فيما يخص الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة وهو ما جسده الباحث في دراسته الميدانية والمتمثلة في تقييم الوضع المالي لمؤسسة صيدال الأم للفترات المالية من 2008 إلى 2010؛

الدراسة الثالثة: للباحثان: **عبد الرزاق عريف، مفيدة يحياوي، بعنوان: أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأولى حول النظام المحاسبي المالي الجديد**NSCF** في ظل معايير المحاسبة الدولية – تجارب وتطبيقات وآفاق-، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي بالقطب الجامعي الجديد – الشط، يومي 17- 18 جانفي 2010. هدفت دراسة الباحثان توضيح الأدبيات النظرية حول التحليل المالي وعلاقتها بالأداء لاسيما الأداء المالي كما تم التطرق إلى جهود الجزائر في تبني المعايير المحاسبية الدولية مع خلال الإصلاح المحاسبي الذي كانت بوادره في سنة 2007 وتم عرض القوائم المالية الخمسة التي جاء بها النظام المحاسبي

المالي، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان تتمثل في الانعكاسات الإيجابية في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية لاسيما المعايير التالية (**IAS36**، **IAS16**) كما ركز الباحثان على أهمية قائمة التدفقات النقدية (**IAS07**) في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال أهميتها في تبيان وضعية الخزينة للمؤسسة في نهاية الدورة المالية والتي تهم المقرضين في اتخاذ القرارات الائتمانية لاسيما البنوك والمؤسسات المالية؛

- **الدراسة الرابعة:** للباحث **حسين بلعجوز، بعنوان: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22- 23 ماي 2012. هدفت دراسة الباحث إلى تشخيص الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل الوظيفي للميزانية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي حيث بعد حساب هذه المؤشرات تأتي مرحلة تقييم الوضع المالي للمؤسسة عبر سنوات مالية أو بمقارنة نتائج هذه المؤشرات مع مؤشرات التوازن المالي للمؤسسات في نفس القطاع، كما تطرق الباحث إلى مكونات القوائم المالية حسب الإصلاح المحاسبي مع التركز على التحليل الوظيفي للميزانية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وخلصت دراسة الباحث إلى أن مؤشرات التوازن المالي لها دور بالغ الأهمية في الوقوف على تشخيص الوضعية المالية من خلال إشارة مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل بنوعيه (الخاص بالاستغلال، وخارج دورة الاستغلال) ووضعية خزينة المؤسسة وتقديم اقتراحات لتحسين الوضع المالي للمؤسسة في حالة فقدان التوازن المالي.

❸ تقسيمات الدراسة:

قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث يمثل المحورين الأول والثاني في أدبيات نظرية حول جهود الجزائر في الإصلاح المحاسبي والإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية، أما المحور الثالث يتمثل في دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "**BCR**" بولاية سطيف بغرض تقييم الوضع المالي للمؤسسة للسنوات المالية (2011- 2014) في ظل الإصلاح المحاسبي.

المحور الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛

المحور الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي؛

المحور الثالث: تقييم الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "BCR" بولاية سطيف خلال السنوات المالية (2011- 2014) في ظل الإصلاح المحاسبي.

وفيما يلي يتطرق الباحث إلى الجوانب النظرية للبحث:

المحور الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر لم يأتي بالصدفة أو بطريقة عشوائية بل جاء نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في مجال المحاسبة وتحديات العولمة، إذ أصبحت البيئة المحاسبية الجزائرية قبل الإصلاح لا تخدم مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة مما جعل السلطات المعنية تتراجع عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**) رغم تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية لمدة 35سنة وبعد محاولات تكييفه مع البيئة المحاسبية الدولية إلا أن الأمر أصبح غير مجدي ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي في بداية سنة 2010 أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية المعنية بتطبيق (**SCF**)، تقديم قوائمها المالية وفقا لما يقتضيه القانون 07-11 وما تقتضيه معايير المحاسبة الدولية (**IAS-IFRS**) لاسيما المعيار المحاسبي الدولي الأول (**IAS1**) والمعيار المحاسبي الدولي السابع (**IAS7**)، ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية بشكل شبه كلي وكذا المخطط المحاسبي الفرنسي (**PCG**)، إلا أن البيئة الاقتصادية في الجزائر ليست مهيأة لتطبيق كل المعايير المحاسبية الدولية بسبب المشاكل التي تعاني منها بورصة الجزائر نتيجة الثغرات القانونية التي تنظم البورصة وغياب ثقافة البورصة لدى الجمهور الجزائري والمتمثلة في الخوف السائد في نفوس المواطنين على مصير أموالهم المدخرة، وفيما يلي نتطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالإصلاح المحاسبي في الجزائر قبل التخلي نهائيا عن المخطط المحاسبي القديم:

01. دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

إن الجزائر قامت بتطبيق بالإصلاحات المحاسبية كغيرها من دول العالم نتيجة آثار العولمة التي جعلت الجزائر تطبق المعايير المحاسبية الدولية المستخدمة في العديد من دول العالم ومن أهم الدوافع التي أدت إلى الإصلاح المحاسبي ما يلي:

- في إطار خوصصة المؤسسات العمومية، وجدت صعوبات كبيرة لتقييم أصولها الحقيقية في السوق، نتيجة قلة الشفافية ووضع الحسابات من جهة، ومن جهة ثانية فقدان الصرامة والانضباط المحاسبي، وهذا نتيجة للفضائح المالية التي كانت سائدة في العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

- أهمية معايير المحاسبة الدولية في مرافقة عمليات الإصلاح الاقتصادي والمساهمة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية والرفع من مركزها التنافسي؛[1]- الانتقال من الاقتصاد الموجه (المسير) إلى اقتصاد السوق؛

- الضغوطات التي تواجهها الجزائر من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) فيما يخص الالتزام بالإصلاحات المحاسبية انطلاقا من البيئة المحاسبية الدولية؛

- عدم تلبية المخطط المحاسبي القديم لاحتياجات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر؛

- اهتمام العديد من الدول بتبني معايير المحاسبة الدولية، وأهميتها في معالجة الكثير من الموضوعات والقضايا المحاسبية بشكل عام كالمشاكل المحاسبية المرتبطة بالاعتراف ببنود القوائم المالية والقياس المحاسبي والإفصاح والعرض؛

- العمل على جلب المستثمرين الأجانب خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المحاسبية والمالية لتفادي الاختلافات الناتجة عن الأنظمة المحاسبية السائدة في الدول المستثمرة في الجزائر؛

- العيوب والنقائص الناتجة عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**) وذلك بسبب اعتراف المخطط المحاسبي الوطني بأصول وخصوم وهمية لا تحقق منافع اقتصادية للمؤسسة، والتركيز على الاعتراف بالأصول على سبيل الملكية فقط بدل من تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني بالإضافة إلى بعض النقائص الأخرى التي تداركها الإصلاح المحاسبي.[2]

02. مفهوم وأهداف النظام المحاسبي المالي الجزائري:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى المفهوم الذي جاء به القانون 07-11 مع شرح مفهوم هذا النظام من وجهة نظر الباحثان، وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم نظام المحاسبة المالية:

01.02. مفهوم نظام المحاسبة المالية (SCF):

جاء في المادة رقم (03) من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مفهوم لنظام المحاسبة المالية حيث عرف النظام المحاسبي المالي على أنه"نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".3

ولقد تطرق هذا القانون في محتواه إلى مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة، باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأجال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم، كما تم ادخل مصطلح جديد في نظام المحاسبة المالية الجزائري والمتمثل في المحاسبة المالية المبسطة الموجهة خصيصا من حيث التطبيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة4، كما يتميز النظام المحاسبي المالي من خلال التعريف السابق بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة في فترة مالية معينة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- تطبيق نظام المحاسبة المالية يساهم بدرجة عالية بتوفير معلومات مالية منسجمة ومفهومة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.[5]

02.02. الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في العناصر التالية:

- تحديث وتطور البيئة المحاسبية الجزائرية لتتماشى مع متطلبات الاتجاه الاقتصادي المعاصر؛

- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وهذا يتحقق نتيجة الاحتكاك الاقتصادي لاسيما فتح مجال التعاون والاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط التجارة الدولية بين الجزائر والدول الرائدة في تطبيق النظام المحاسبي الدولي؛

- توافق وتسهيل المعاملات المحاسبية والمالية التي تتم بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دخل القطر الوطني والمؤسسات الاقتصادية خارج الوطن وهذا ما يسمى تحقيق التوافق المحاسبي؛[6]

- تجسيد مفهوم العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح المحاسبي والمالي عن المعلومات المالية، مما يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل مبادئ الحوكمة المحاسبية؛

- المساهمة في دعم مردودية المؤسسات الاقتصادية من خلال توفير أفضل الأدوات المالية والاقتصادية والمحاسبية التي تشترط خصائص ذات جودة لتحسين الكفاءة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية؛

- المساهمة في توفير المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تعد من المصادر الأساسية في حساب الناتج الوطني الخام في المحاسبة الوطنية والتي من خلالها تعد معلومات محاسبية ومالية عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية تتسم بالموضوعية و المصداقية؛

- هناك انسجام جيد للبرامج المعلوماتية التي جاءت في النصوص التنظيمية والقانونية للنظام المحاسبي المالي، وهذا ما جعل بالمؤسسات الاقتصادية تخفض بدرجة كبيرة من الأعباء المتعلقة بالتسجيل المحاسبي للعمليات الاقتصادية وعرض الكشوف المالية وتسهيل عمليات الإفصاح المحاسبي والمالي.7

03.02. المبادئ الأساسية لنظام المحاسبة المالية الجزائري:

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية، كما أضاف الإصلاح المحاسبي في الجزائر مجموعة من المبادئ التي كانت غير مستعملة في المخطط المحاسبي القديم وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **محاسبة التعهد**: تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالبضائع أو المنتجات والخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في الكشوف المحاسبية والمالية ضمن النشاط المرتبطة بها؛

- **استمرارية الاستغلال**: إن إنشاء الكيان يهدف إلى الاستمرار في النشاط دون نية التوقف وينشط لمدة طويلة من الزمن، وينبغي أن يتطلع الكيان مستقبل حالي من

التسوية القضائية والتصفية والإفلاس وغلق الأبواب، لذا يتم عرض القوائم المالية للكيان على أساس أنه مستمر في النشاط في المستقبل؛[8]

- **مبدأ التكلفة التاريخية**: يتم وفقا لهذا المبدأ تقييم بنود القوائم المالية لأول مرة بالتكلفة التاريخية، ففي تقييم الأصول الاقتصادية للمؤسسة تتم على أساس أسعار المعاملات التي اقتنيت بها الأصول من خلالها (بعد طرح المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة بالنسبة للأصول التي تكون لها هذه المخصصات) مع تجاهل أي تغيرات تطرأ على الأسعار السوقية للأصول سواء كانت تغييرا في المستوى العام للأسعار أو تغييرا في الأسعار الخاصة لتلك الأصول ومن عيوب هذا المبدأ أن الاستمرار بإظهار هذه الأصول في الميزانية بتكلفتها التاريخية دون التعديل وفقا لأسعار السوق في المستقبل أي في السنوات المالية المقبلة يؤثر سلبا على مصداقية القوائم المالية وبالتالي تصبح القوائم المالية للمؤسسة غير قابلة للمقارنة؛[9]

- **تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** عد هذا المبدأ جديد في الإصلاح المحاسبي، بحيث يقر هذا المبدأ على ضرورة تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أي أنه يجب التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن مكونات (بنود) المركز المالي لأن المؤسسة تنتظر منافع اقتصادية من هذا الأصول المحصل عليها على سبيل الإيجار التمويلي ويمكنها شراء الأصل بعد نهاية مدة العقد وتسديد كل الدفعات؛[10]

- **مبدأ الإفصاح الكامل**: ويقصد به "أن تشتمل التقارير المالية وملحقاتها من جداول أو تذييل أو تهميش كافة المعلومات التي تمكن محافظ الحسابات من الاعتقاد بأن القوائم المالية تمثل بعدالة دخل المؤسسة ومركزها المالي ومصادر و استخدامات الأموال في المؤسسة، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها من المعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة"؛[11]

- **مبدأ الصورة الصادقة**: أي ينبغي أن تكون المعلومات المالية المقدمة ممثلة في صدق العمليات والأحداث المالية التي وقعت في الكيان، كما ينبغي أن تكون صادقة بعيدة عن التوقع والتحيز وتعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.[12]

المحور الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي

يعد تحليل القوائم المالية من الإجراءات الهامة التي تقوم بها الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية لما لها من دور في معرفة الوضع المالي للمركز المالي وتقييم الأداء المالي من خلال استخدام الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي إذ تعد القوائم المالية من أهم المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي في رسم السياسات المالية للمؤسسة والتنبؤ بالوضع المالي في الفترات المالية اللاحقة انطلاقا من الظروف الاقتصادية المتوقعة للمؤسسة وظروف المنافسة التي يعيشها القطاع، ومع الخوض في الإصلاحات المحاسبية وتقريب البيئة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة المحاسبية الدولية أصبح الأهمية بمكان على الإدارة المالية قراءة القوائم المالية وتحليلها وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة والخروج بتقرير مالي يوضح الصحة المالية للمؤسسة وذلك من خلال تشخيص نقاط الضعف والقوة، و سوف نقوم بعرض القوائم المالية التي جاء بها الإصلاح المحاسبي في الجزائر والتطرق إلى الإطار النظري للتحليل المالي وأدواته.

01. ماهية القوائم المالية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات أي نظام محاسبي فمتمثل تلخيص موجز عن كل العمليات الاقتصادية المؤثرة محاسبيا، أي التي ينبغي تسجيلها محاسبيا في دفاتر المؤسسة، ففي نهاية الدورة المالية يتم إعداد مجموعة من القوائم المالية إذ يعتمد المحاسب المالي على مجموعة من الطرق والإجراءات والسياسات المحاسبية التي تنتهجها المؤسسة والمتعارف عليها في الأنظمة المحاسبية وكما ينبغي على المحاسب المالي في مرحلة إعداد وعرض القوائم المالية البعد عن الحكم الشخصي حول إعداد وتقديم القوائم المالية، إذ توجه هذه البيانات لإدارة المؤسسة وللجهات الأخرى ذوي العلاقة بأنشطة المؤسسة ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة، وسوف نتطرق إلى مفهوم القوائم المالية وأهدافها وخصائصها وتقديم مختصر للقوائم المالية التي جاء بها الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

01.01. مفهوم القوائم المالية:

نتطرق إلى مجموعة من التعريفات للقوائم المالية ومن ثم نحدد تعريف شامل انطلاقا من التعريفات التي تطرقنا إليها:

تعرف القوائم المالية على أنها "مجموعة الكشوف المحاسبية والمالية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المؤسسة وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية".[13]

كما تعرف على أنها "المخرجات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية الذي يعتمد على تحديد الأحداث موضوع اهتمام المحاسب التي يخضعها بعد ذلك لإجراءات القياس المحاسبي ويشتمل ذلك العديد من عمليات التشغيل للبيانات بقصد التوصل إلى مقاييس محاسبية وبيانات يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية".[14]

كما تعرف على أنها "عرض الهيكل للمركز التمويلي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المؤسسة".[15]

ومن التعريفات السابقة نقوم بصياغة تعريف شامل للقوائم المالية على أنها مجموعة من القوائم يتم استخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المحاسبي المالي لأحداث مالية سابقة قابلة للقياس المحاسبي، إذ يتم إعدادها لأغراض تقييم الأداء المالي والاقتصادي وتقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة مالية كما تحتوي على عناصر وبنود محددة قيمتها بوحدة نقدية ينبغي الإفصاح عن الطرق المحاسبية والتوضيحات اللازمة لإعدادها في قائمة مستقلة تعد لغرض ذلك.

02.01. أهداف عرض وإعداد القوائم المالية:

إن الهدف من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو تقديم المعلومات المالية والمحاسبية عن الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة معرفة حركة التدفقات النقدية للمؤسسة ككل، ذلك ينبغي أن يكون هاما ومجدي لفئة كبيرة من الجهات ذات الصلة بالقوائم المالية أثناء قيامه بعملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تقدم القوائم المالية المعلومات المالية والمحاسبية التي من شأنها أن تعكس ما جاء في المعيارين **IAS01** (عرض البيانات المالية) و**IAS07** (قائمة التدفقات النقدية)، مما لا شك فيه أن المعلومات المقدمة في المعيارين السابقين بالإضافة إلى معلومات أخرى المفصح عنها (الإيضاحات عن السياسات والطرق المحاسبية) تساعد

مستخدمو القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها.[16]

كما تهدف القوائم المالية إلى تبيان نتائج عمل الإدارة في المؤسسة، وتساهم في محاسبة إدارة المؤسسة عن الموارد الاقتصادية والمالية الموضوعة تحت تصرفها في عهدتها، مما يساهم بدرجة عالية وبالغة الأهمية على اتخاذ قراراتهم حول مدى الاستمرار في الاستثمار في المؤسسة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو مؤسسة أخرى والتصويت على إعادة تزكية الجهاز الإداري في إدارة المؤسسة أو عزله عن العمل، كما تعمل القوائم المالية على توفير احتياجات المستمرين الحاليين والمحتملين من معلومات حول تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتبيان البيانات المتعلقة بنتائج التسيير الإداري ومدى نجاعته.[17]

03.01. الخصائص النوعية للقوائم المالية:

إن القوائم المالية التي تتميز بالجودة من حيث المعلومات المالية التي تتضمنها ينبغي تتوفر على الخصائص النوعية التالية:

- **الملائمة**: الشيء المميز لهذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المالية الملائمة تكون قادرة على إيجاد فرق في القرارات المتخذة، وذلك بمساعدة مستخدمو القوائم المالية على تشكيل تنبؤات عن النتائج الماضية؛[18]
- **الموثوقية**: تكون المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المحاسبية والتحيز في المعلومات المالية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمو القوائم المالية كمعلومات تعبر بصدق عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول ومنطقي في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء أو لأغراض إدارية أو استثمارية...الخ.[19]
- **الحيادية في المعلومات**: "حيادية المعلومات نعني بها اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، إذ تتصف المعلومات المحاسبية والمالية أنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا".[20]
- **القابلية للمقارنة**: نعني بها خاصية محاسبية تمكن مستخدمو القوائم المالية من تحديد نقاط التشابه والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة.[21]

- **القدرة التنبؤية**: تتميز المعلومات المالية والمحاسبية بقدرتها على توفير أساس يستند إليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لمتخذ القرارات؛
- **قابلية التحقق**: ونعني بها لو تم إعادة القياس المحاسبي للحدث موضوع البحث من قبل العديد من المحاسبين يتوصلون إلى نفس النتائج وبصورة مستقلة.[22]

04.01. الجهات المستفيدة من القوائم المالية: هناك جهات عديدة تستفيد من القوائم المالية تستفيد من القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم سواء جهات داخلية المتمثلة في (إدارة المؤسسة أو العاملون بالمؤسسة) فيما يخص رسم السياسات الاستثمارية أو المالية، أو جهات خارجية المتمثلين في (المساهمين، المستثمرين، جهات حكومية، الزبائن والدائنين)، وفيما يلي نقوم بعرض الجهات التي تستفيد من مخرجات النظام المحاسبي المالي:

04.01. 01. الجهات الداخلية المستفيدة من القوائم المالية:

تتمثل الجهات الداخلية المستخدمة للقوائم المالية في إدارة المؤسسة والعاملون بالمؤسسة وفيما يلي نتطرق إلى هذه الفئة المستفيدة من القوائم المالية المعدة من قبل محاسب المؤسسة في نهاية الدورة المالية:

- **إدارة المؤسسة**: يتم استخدام القوائم المالية من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة بهدف تشخيص المشكلات الإدارية والمالية الحالية ووضع حلول مناسبة في الوقت المناسب، والعمل على التخطيط للمستقبل من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية والرقابة على هذه القوائم، كما تهم إدارة المؤسسة في تقييم مدى كفاءتها في إدارة أصولها الثابتة والمتداولة؛[23]

- **العاملون بالمؤسسة**: يعتبر العاملون بالمؤسسة من بين الجهات الداخلية ذات المصلحة في المؤسسة، وكما هو معلوم أن إدارة المؤسسة تسعى إلى تعزيز إرضاء العمال بكل مستوياتهم ومسؤولياتهم، حيث يمكنهم معرفة الوضع المالي للمؤسسة الحقيقي ووضعية الخزينة النقدية ودرجة الربحية المحققة ومدى كفاءة الأنشطة الرئيسية والثانوية والسياسات المالية المتبعة وكذا القرارات المالية المتخذة، وكل نقاط القوة التي تكتسبها المؤسسة تعتبر سندا قويا لاستمرارية المؤسسة وبقائها ونموها، مما يدعم ثقة العاملين في المؤسسة، وكذلك يهتم العاملون في المؤسسة بالنتائج المالية المحققة وذلك يعود إلى إحساس العاملون بنجاح المهام المسندة إليهم، وهذا ما يجعل

إنتاجية المؤسسة مرضية، ومعرفة العاملون لصالح الدخل المحقق يجعلهم يمتلكون وعي في المطالبة بحقوقهم في حدود المعقول وفي ظل الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعيشها المؤسسة فمثلا مطالبة العاملون والنقابات العمالية الممثلة لهم يطالبون بزيادة الأجور في حدود نتائج الأعمال المحققة والوضع المالي الفعلي؛[24]

04.01. 02. **الجهات الخارجية المستفيدة من القوائم المالية:** تتمثل الجهات الخارجية المستخدمة للقوائم المالية في المستثمرون والمساهمون والجهات الحكومية والزبائن والدائنين، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الفئة المستفيدة من القوائم المالية المعدة من قبل محاسب المؤسسة في نهاية الدورة المالية:

- **المستثمرون والمساهمون**: يهتم المستثمرون والمساهمون في المؤسسة بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بقراءة القوائم المالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عن القضايا والسياسات المالية في المؤسسة؛[25]

- **الجهات الحكومية**: إن الجهات الحكومية التي تهمها القوائم المالية تتمثل في إدارة الضرائب بالخصوص، حيث تهتم بجدول حساب النتيجة الذي يوضح بدوره نتيجة أعمال المؤسسة التي تعد عادة وعاء ضريبي، على أساسها يتم الضريبة على أرباح الشركات (IBS) المحددة وفقا لقانون المالية لسنة 2015 بمعدلين (19%) للمؤسسات الإنتاجية ومعدل (25%) لباقي القطاعات الاقتصادية الخاضعة لهذا النوع من الضرائب، وفي ظل قانون المالية الجديد فإن معدل (IBS) يصبح موحد لكل القطاعات والمحدد بمعدل (23%) من الربح الجبائي؛[26]

- **الدائنين**: يقوم الموردون بقراءة القوائم المالية قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية والسلع والخدمات وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية، كما تتولى البنوك التجارية الاستعلام على المركز الائتماني للمؤسسة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى عرض وتقديم القوائم المالية، فكل بنك تجاري يرغب التأكد من أن قروضه المقدمة للمؤسسة طالبة القرض تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض المنوحة؛[27]

- **الزبائن**: يستخدم الزبائن القوائم المالية التي يتم عرضها من المؤسسات الاقتصادية وكذلك المؤسسات المنافسة ومن هنا يمكن تتوفر للزبون معلومات حول فترة الائتمان التي تعرضها المؤسسة على زبائنها الآخرين ملائمة للزبون الذي يطلع على القوائم المالية للمؤسسة لكي يتبين له فترة تحصيل ديون الزبائن أي معرفة الفترة التي يسدد فيها ديونه تجاه الموردين لاتخاذ قراراته في شراء منتجات المؤسسات وكذلك معرفة درجة الطلب على منتجات الموردين والمنافسين ومدى تطور مبيعات المؤسسة ومنافسيها ومن ثم تتضح للزبائن سمعة المؤسسات التي يتعاملون معها.[28]

02. أدوات التحليل المالي في ظل الإصلاح المحاسبي:

سوف نتطرق إلى أهم الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال التطرق إلى ماهية التحليل المالي، والأدوات المستخدمة في التحليل لاسيما النسب المالي ومؤشرات التوازن المالي.

01.02. ماهية التحليل المالي:

نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم تحليل القوائم المالية وأنواع التحليل المالي.

01.01.02. مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه"دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية للشركات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وبذلك التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقييم أداء الشركات ومن ثم كشف الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتهجها، وبالتالي المساهمة في التوفيق بين السيولة والربحية وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها لدائنين من خلال الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال والاستثمار ، وزيادة قدرتها التنافسية ومدى استمراريتها في السوق."[29]

كما يعرف التحليل المالي على أنه"عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه المؤسسة في المستقبل".[30]

كما يعرف التحليل المالي على أنه"عملية تنطلق من المعلومات المحاسبية، وذلك وفق آلية معينة للوصول إلى الهدف من التحليل المالي الذي يختلف باختلاف الأطراف المهتمة سواء من داخل المؤسسة أو خارجها".[31]

من التعريفات السابقة يرى الباحثين أن التحليل المالي أداة داخلية تستخدم من قبل إدارة الشركة بطريقة منظمة تعمل على تحليل البيانات المالية للكشف عن نقاط القوة والضعف ومعرفة الانحرافات في السياسة المالية المتبعة من قبل المؤسسة، إذ تستخدم نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة والوقوف على الحالة المالية في الماضي والحاضر والتنبؤ بالوضع المالي في المستقبل.

01.02. 02. أنواع التحليل المالي:

هناك نوعين من التحليل المالي وهما ما يلي:

- **التحليل الرأسي:** يتمثل في استخدام النسب المالية والذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود من الميزانية بمجموع الأصول والعلاقة بين كل بند من بنود جدول حساب النتيجة برقم الأعمال (المبيعات)، حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لنشاطها وقدرتها على تحقيق الربحية ومواجهة الالتزامات (الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل)، كما تمثل النسب المالية العلاقة بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو جدول حساب النتائج أو قائمة التدفقات النقدية)، علاقة بندين محاسبيين بين قائمتين مختلفتين، والناتج في النسب المالية لا يمكن أن يكون له معنى إلا أذا تم مقارنته بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف ووضع مالية المؤسسة وأدائها الاقتصادي.[32]

- **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، وكلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات[33].

02.02. أدوات التحليل المالي: سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

01.02.02. النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما وهي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية قد تحدد انطلاقا من قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين مختلفتين، إلا أن النسبة المالية المحسوبة في حد ذاتها لا تعني شيء ولكن عند إجراء مقارنة بين النسب المالية على عدة فترات أو مابين عدة مؤسسات في نفس القطاع الذي

تنتمي إليه المؤسسة تظهر أهمية هذه النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تتمثل هذه النسب فيما يلي:

أ. نسب التمويل (الهيكل المالي): تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الغير الجارية بصفة خاصة[34]، وتتلخص هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نسب التمويل (الهيكل المالي)

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
التمويل الدائم	أموال دائمة /أصول غير جارية × 100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
التمويل الخاص	أموال خاصة /أصول غير جارية × 100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.
الرفع المالي	أموال خاصة /مجموع الديون × 100	و تفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تفيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة والنسبة النموذجية ينبغي أن تكون أكبر أو يساوي 200%.

القدرة على الوفاء	مجموع الأصول/ مجموع الديون × 100	كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي أمل جيد للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها والمفضل أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي وأكبر (200 %).[35]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي والإدارة المالية.

من الجدول أعلاه يتبين أن نسب الهيكل المالي يتم استخلاصها من خلال الميزانية المالية للمؤسسة إذ يقوم المحلل المالي بمعرفة وضعية الهيكل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل)، ومدى قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة باستخدام الموارد المالية الثابتة بعد استبعاد الخصوم الغير جارية (الديون الطويلة الأجل) أي مدى كفاية الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة (الأصول الثابتة المعنوية، الأصول الثابتة المادية والأصول الثابتة المالية) إذ ينبغي أن تكون هذه النسب أكبر أو يساوي 100% لنعتبر أن المؤسسة لا تواجه صعوبات مالية في تمويل الأصول الثابتة، ولكي تكون المؤسسة تتمتع برفع مالي جيد ينبغي أن تكون الأموال الخاصة على الأقل ضعف مجموع الالتزامات المالية (القصيرة والطويلة الأجل)، أما قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية ينبغي أن تكون إجمالي الأصول تعادل أو تفوق ضعف مجموع الديون ما دون ذلك المؤسسة تواجه صعوبة في تمويل الأصول.

ب. نسب السيولة:

إن الفائدة من تحديد نسب السيولة هو معرفة مدى إمكانية الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاقية الخصوم الجارية ضمن الخصوم، كما تمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا بالغ الأهمية في تقييم الأداء المالي وإمكانية السيولة المتاحة في تغطية الخصوم الجارية والديون المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما تتوفر عليها المؤسسة من مبالغ نقدية سائلة من أصولها وما في حكم النقدية (شبه السيولة) في المدى القصير وبأقل خسارة مالية يمكن قياسها بتكلفة شرائها، كما تعتبر السيولة من القضايا الأساسية التي توضح السياسات المالية للمؤسسة حيث قد يتم تصفية

المؤسسة إذا لم تهتم بتواريخ استحقاقية الخصوم الجارية ولو تحقق المؤسسة أرباحا مرتفعة[36]، ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): نسب السيولة

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
السيولة العامة	الأصول الجارية /الخصوم الجارية × 100	تعتبر هذه النسبة مؤشر جيد لقياس السيولة قصيرة الأجل بالرغم من وجود بعض القيود، فبعض البنود مثل المصاريف المسبقة الدفع التي تمثل السداد المبكر للخصوم الجارية المستقبلية لا تعتبر مصدرا محتملاً للسيولة.
السيولة المختصرة	(الأصول الجارية – المخزون السلعي) /الخصوم الجارية × 100	تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و 50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.
السيولة الفورية	النقديات /الخصوم الجارية × 100	تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20%كحد أدنى و30% كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستغلة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع في الإدارة المالية والتحليل المالي.

من الجدول السابق يتبين أن المحلل المالي ينبغي أن يقوم بتحليل السيولة وما في حكمها لتبيان قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وكما ينبغي أن يلتزم بالنسب المعيارية المحددة لضمان تسديد الالتزامات القصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها المتفق عليها دون مواجهة العجز المالي ومن جهة أخرى ينبغي على المؤسسة عدم الاحتفاظ بفائض كبير من النقدية ويجب استغلالها بطريقة عقلانية

ورشيدة في استثمارات مربحة للمؤسسة لأن اكتناز النقدية يشكل خطر على المؤسسة، والفرص الضائعة في الاستغلال الأمثل للنقدية داخل المؤسسة يعد أمر غير جيد، كما تسعى المؤسسة من وراء سياسة إدارة الموارد النقدية إلى التوفيق بين إلزامية عدم الانحراف في حالة العجز النقدي وما ينتج عنه من سلبيات ونقاط ضعف في جانب السيولة قد تؤدي بالمؤسسة إلى حالة التصفية والزوال وبين إلزامية عدم احتفاظها بفائض كبير في النقدية عن الحاجة المطلوبة (المستوى المطلوب)، وما يعني ذلك من عدم الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة بسبب تعطيل النقدية بدلا من استثمارها وتحقيق عوائد في صالح المؤسسة.

جـــ. نسب النشاط (النمو):

إن الهدف من تحديد نسب النشاط هو تحديد مدى قدرة المؤسسة في إدارة الأصول الإجمالية، أي تقييم كفاءة استخدام الأصول الاقتصادية المتاحة ومدى تحقيق رقم الأعمال الأمثل ونتائج الأعمال المرتفعة[37]، ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03): نسب النشاط (النمو)

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
معـــــدل دوران الأصول	رقم الأعمال(HT)/ الأصول × 100	يوضح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول.
معـــــدل دوران الأصـــول الغـــير جارية	رقم الأعمال(HT)/ الأصول غير الجارية × 100	يوضح معدل دوران الأصول غير الجارية مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الغير جارية.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال(HT)/ الأصول الجارية × 100	يوضح معدل دوران الأصول الجارية مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الجارية لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الجارية.
معدل دوران الذمم المدينة	رقم الأعمال (HT)/ (الزبائن + أوراق القبض)	يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة، ويوضح نوعية الأرصدة

(الزبائن وأوراق القبض)	× 100	المدينة ومقدرة الشركة على تحصيلها وعموما فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة من قبل المؤسسة.
معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردون وأوراق الدفع)	المشتريات (HT)/ (موردو المخزونات + أوراق الدفع) × 100	تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع في الإدارة المالية والتحليل المالي.

من الجدول السابق يتبين أن نسب النشاط توضح قدرة إدارة المؤسسة على إدارة الموارد المتاحة (الأصول والخصوم) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد المالية وتوزيعها على مكونات الأصول (الغير جارية والجارية) وكذا كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات والخدمات ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التشغيلية ورقم الأعمال خارج الرسم، كما توضح هذه النسب التوازن بين رقم الأعمال خارج الرسم ومكونات الجانب الأيمن للمركز المالي (الميزانية) والكشف عن أي انحراف يبرز على هذا التوازن، كما يسهر المحلل المالي على اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الانحراف، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند تحديد هذا النوع من النسب المالية إذ أنه ينبغي مقارنة هذه النسب مع نسب مالية لمؤسسات في نفس القطاع لتقييم الأداء المالي وتوضيح نقاط الضعف والقوة وتوضيحها في التقرير الذي يتم إعداده من قبل المحلل المالي.

د. نسب الربحية:

من الأهداف الرئيسية للمؤسسة تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر مؤشر لنجاح الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ومقياس الربحية هو محل اهتمام لجميع الأطراف المعنية (الخارجية) مثل أصحاب الديون المالية والديون التجارية والمستثمرون المتوقعون وكذا الأطراف الداخلية مثل (المالكون والإدارة والعاملون) ويؤخذ رقم الأعمال الصافي خارج الرسم كقاسم مشترك في حساب جميع نسب العائد[38]، والجدول التالي يوضح نسب الربحية المتعارف عليها في التحليل المالي.

الجدول رقم (04): نسب الربحية

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
مجمل الربح إلى المبيعات	مجمل الربح/ رقم الأعمال الصافي(HT) × 100	توضح هذه النسبة مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحقيق الخسائر.
صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة/ رقم الأعمال الصافي(HT) × 100	تكمل هذه النسبة السابقة، وهي توضح أيضا المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تخفض فيه سعر البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر وعند حساب النسبة يجب تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف والأعباء.
صافي الربح إلى مجموع الأصول	صافي الربح قبل الضريبة والفوائد المالية/ مجموع الأصول× 100	الهدف من حساب هذه النسبة هو قياس مدى ربحية المؤسسة ككل.
صافي الربح إلى حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية× 100	تدل هذه النسبة على معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على حقوق الملكية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع في الإدارة المالية والتحليل المالي.

من الجدول السابق يتبين أن هامش إجمالي الدخل وهامش الدخل التشغيلي وهامش صافي الدخل يحددان مقدرة المؤسسة على ترجمة رقم الأعمال الصافي خارج الرسم إلى ربح في مراحل مختلفة من التحليل، وهذا يتوقف على نتائج مجهودات كافة الإدارات والسياسات المختلفة والتي تعمل في جميع نواحي الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة، ولهذا الغرض تستخدم مجموعة من المقاييس للربحية نظرا لأن أي مقياس محدد قد يتأثر على حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو سياسة بعينها، لذلك ينبغي قياس كل من أرباح النشاط وصافي الدخل حتى يمكن التمييز بين نتائج السياسة الإنتاجية والتشغيلية والقرارات المالية، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند حساب نسب الربحية فمن المستحسن مقارنة هذا النوع من النسب مع نسب الربحية في مؤسسات أو فروع تعمل في نفس القطاع من أجل تقييم أداء المؤسسة في ظل النشاط الذي تقوم به ولحساب هذه النسب ينبغي توفر قائمتي الدخل والمركز المالي للمؤسسات في نفس القطاع.

02.02.02. مؤشرات التوازن المالي: إن مبدأ التوازن المالى يقتضى مقابلة سيولة الأصول استحقاقية الخصوم، حيث أن قاعدة التوازن المالى من أعلى قائمة المركز المالى أساسها بتمويل الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية) وقاعدة التوازن المالى من أسفل قائمة المركز المالى تكون بتمويل الأصول الجارية بواسطة الخصوم الجارية، إلا أنه قد يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التى تخل بالتوازن المالى ومن هذا المنطلق ينبغى على المؤسسة توفير جزء ثابت من الأموال يمكنها من تسديد ديونها في آجال الاستحقاق المتفق عليه، وبالتالى تفادى الاختلالات، ويسمى هذا الجزء الثابت برأس المال العامل الإجمالى وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالى والتى يتكون من احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.[39]

والجدول أدناه يوضح مؤشرات التوازن المالي.

الجدول رقم (05): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	FRNG = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية FRNG = الأصول الجارية - الخصوم الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك.
احتياجات رأس المال العامل BFR	BFR= (الأصول الجارية – أموال الخزينة)– (الخصوم الجارية – المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة و موارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي).
الخزينة الصافية Tn	Tn = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل Tn = أموال الخزينة - المساهمات البنكية الجارية	هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.

المصدر: طرطار أحمد، منصر عبد العالي، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مقاولة انجاز الأشغال العمومية ERTP– تبسة)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22- 23 ماي 2012، ص 16. بتصرف.

المحور الثالث: تقييم الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "BCR" بولاية سطيف خلال السنوات المالية (2011- 2014) في ظل الإصلاح المحاسبي

سوف نقوم في الجانب العملي بإسقاط الجانب النظري من خلال تقييم الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة وذلك باستخدام مختلف النسب المالية المعمول بها في تحليل القوائم المالية لتشخيص الوضع المالي في فترات مالية ماضية واقتراح حلول لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة في حالة وجود نقاط الضعف، أما نقاط القوة في المؤسسة محل الدراسة نوصي بالمحافظة عليها، وفيما يلي نقوم بعرض نبذة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة، ثم نتطرق إلى تحليل القوائم المالية وتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

01. نبذة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة:

نشأة المؤسسة محل الدراسة في سنة 1983 بعد تقسيم إنتاجي مهم يسمى "سوناكوم"، إذ ورثت أملاك مكونة من أربعة وحدات إنتاجية، أنجزت من قبل أكبر الشركات السويسرية (**Oerlkom- Buhld**) والهدف من انجاز هذه المؤسسة تعزيز الإنتاج المحلي الجزائري ومحاولة تغطية العجز من هذا النوع من المنتجات، بلغ رأس المال الاجتماعي للمؤسسة ما قيمته :1395000000دج الذي ملكه للدولة نسبة 100%، أما رقم أعمالها خلال سنة 2014: 346809457128دج، وتعد المؤسسة الوحيدة في القطر الوطني في إنتاج (اللوالب، السكاكين والصنابير)، حيث تحصلت المؤسسة على شهادة (**ISO**)، وهذا ما جعل منتجاتها تسوق خارج الوطن.

02. تقييم الوضع المالي باستخدام النسب المالية للفترات المالية (2011- 2014):

طبقت المؤسسة محل الدراسة النظام المحاسبي المالي في بداية السنة المالية 2010، وذلك بإتباع تعليمات وزارة المالية لاسيما التعليمة التي تم صدورها في 29 أكتوبر 2009، وفيما يلي نقوم بحساب النسب المالية للفترات المعنية:

01.02. تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام نسب الهيكل المالي للفترات المالية (2011-2014):

الجدول رقم (06): نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة للفترات المالية: (2011-2014)

(المبالغ بآلاف الدينارات)

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014				
التمويل الدائم	أ.دائمة	511524 3.3	أ.دائمة	521031 5.95	أ.دائمة	542036 7.6	أ.دائمة	5636789.7
	أ.ثابتة	311929 1.93	أ.ثابتة	303938 8.12	أ.ثابتة	327891 5.5	أ.ثابتة	3310781.2
	المؤشر: 163,98 %7	المؤشر: 171,42 %6	المؤشر: 165,30 %9	المؤشر: 170,25 %5				
التمويل الذاتي	أ.خاصة	141204 7.23	أ.خاصة	269214 6.47	أ.خاصة	284929 1.2	أ.خاصة	2963809.4
	أ.ثابتة	311929 1.93	أ.ثابتة	303938 8.12	أ.ثابتة	327891 5.5	أ.ثابتة	3310781.2
	المؤشر: 45,268 %	المؤشر: 88,575 %	المؤشر: 86,897 %	المؤشر: 89,519 %				
الرفع المالي	أ.خاصة	141204 7.23	أ.خاصة	269214 6.47	أ.خاصة	284929 1.2	أ.خاصة	2963809.4
	مج.ديون	493100 3.7	مج.ديون	399249 7.57	مج.ديون	433690 2.34	مج.ديون	4610382.1
	المؤشر: 28,636 %	المؤشر: 67,430 %	المؤشر: 65,698 %	المؤشر: 64,285 %				
القدرة على الوفاء	مج.أصول	634305 0.93	مج.أصول	668464 4.04	مج.أصول	718619 3.54	مج.أصول	7574191.5
	مج.ديون	493100 3.7	مج.ديون	399249 7.57	مج.ديون	433690 2.34	مج.ديون	4610382.1
	المؤشر: 128,63 %6	المؤشر: 167,43 %0	المؤشر: 165,69 %8	المؤشر: 164,28 %5				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج الميزانيات المالية للمؤسسة للفترات المالية (**2011-2014**).

من الجدول أعلاه يرى الباحث أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال الفترات المالية المدروسة إذ أن نسبة التمويل الدائم ارتفعت في السنة المالية 2012 بالمقارنة بالسنة المالية 2011 (من163,987% إلى171,426%) أي كانت نسبة التغير موجبة بمقدار: 7,439% ويعود هذا الارتفاع نتيجة الانخفاض الناتج عن قيمة الأصول الثابتة بنسبة: 2,561%، وزيادة الأموال الدائمة بنسبة: 1,858%، ونلاحظ أن نسبة التمويل الدائم انخفضت في السنة المالية 2013 بالمقارنة بالسنة المالية 2012 (من 171,426% إلى 165,309%) أي كانت نسبة التغير سالبة بمقدار: 6,117% ويعود هذا الارتفاع نتيجة الانخفاض الناتج عن قيمة الأصول الثابتة بنسبة: 2,561%، وزيادة الأموال الدائمة بنسبة: 1,858%، ويعود هذا الانخفاض نتيجة الزيادة الناتجة عن قيمة الأصول الثابتة بنسبة: 7,880%، وزيادة الأموال الدائمة بنسبة: 4,031% والملاحظ أن التغير في قيمة الأصول الثابتة أكبر من التغير في قيمة الأموال الدائمة مما أثر سلبا على التخفيض في نسبة التمويل الدائم خلال السنتين الماليتين (2012- 2013)، كما نلاحظ زيادة في نسبة التمويل الدائم خلال السنتين الماليتين (2013- 2014) ويعود الزيادة في هذه النسبة إلى الزيادة الطفيفة في قيمة الأصول الثابتة بنسبة: 0,974%، والزيادة الطفيفة في قيمة الأموال الدائمة بنسبة: 0,971% أي التغير في قيمة الأصول الثابتة بمقدار: (31865,7دج× 10^3) والتغير في قيمة الأموال الدائمة بمقدار: (216422,1دج× 10^3)، أما فيما يخص رأس المال العامل الخاص خلال السنوات المالية المدروسة نلاحظه سالبا لكن في تحسن من سنة مالية لأخرى، حيث تغيرت نسبة التمويل الذاتي بالزيادة في السنة المالية 2012 بالمقارنة بالسنة المالية 2011 (من45,268% إلى88,575%) أي كانت نسبة التغير موجبة بمقدار: 43,307% ويعود هذا الارتفاع نتيجة الانخفاض الناتج عن قيمة الأصول الثابتة بنسبة: 2,561%، وزيادة قيمة الأموال الخاصة بمقدار: 90,655% وقد يعود الزيادة في قيمة الأموال الخاصة إلى الإعانات المالية المستلمة من قبل الدولة وزيادة الأرباح المحققة في السنة المالية 2010 بالمقارنة بسنة 2011، كما نلاحظ انخفاض في نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين الماليتين (2012- 2013) بمقدار: 1,678%ونفسر هذا النقصان بالارتفاع الناتج عن

الأصول الثابتة بمقدار: 7,880%، بالمقابل زيادة الأموال الخاصة بمقدار: 5,837%، وخلال السنتين الماليتين (2013- 2014) نلاحظ نسبة التغير في التمويل الخاص بمقدار: 2,622% حيث تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأصول الثابتة بمقدار: 0,974%، وزيادة مقدار الأموال الخاصة بنسبة: 4,019%، وكما نلاحظ أن نسب الرفع المالي في السنوات المالية المدروسة أقل من النسبة النموذجية التي من المفروض الأموال الخاصة على الأقل تكون ضعف مجموع الديون، إلا نسب الرفع المالي في السنوات المدروسة في تحسن، حيث تغيرت نسبة الرفع المالي خلال السنتين الماليتين (2011- 2012) ارتفعت بنسبة: 38,794% وهذا يعود إلى زيادة مقدار الأموال الخاصة بمقدار: 90,655% وتخفيض مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 19,032%، أما خلال السنتين الماليتين (2012- 2013) نسبة الرفع المالي حققت انخفاض بمقدار: 1,732%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى زيادة الأموال الخاصة بمقدار: 5,837% بالمقابل زيادة مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 08,262%، وخلال السنتين الماليتين (2013- 2014) نسبة الرفع المالي حققت انخفاض بمقدار: 1,413%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى زيادة الأموال الخاصة بمقدار: 4,019%، بالمقابل زيادة مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 06,305%، أما بالنسبة لمؤشر القدرة على الوفاء خلال السنوات المالية المدروسة نلاحظ أقل من النسبة النموذجية التي من المفروض تكون مجموع الأصول على الأقل تعادل ضعف مجموع الأموال الأجنبية، لكن هذا المؤشر في تحسن خلال السنوات المالية المدروسة، إذ نجد نسبة القدرة على الوفاء خلال السنتين الماليتين (2011- 2012) ارتفعت بنسبة: 38,794% وهذا يعود إلى زيادة مقدار مجموع الأصول بنسبة: 05,385% وتخفيض مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 19,032%، أما خلال السنتين الماليتين (2012- 2013) نجد نسبة القدرة على الوفاء حققت انخفاض بمقدار: 1,732% وهذا يعود إلى زيادة مقدار مجموع الأصول بنسبة: 07,503% وتخفيض مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 08,262%، وخلال السنتين الماليتين (2013- 2014) نجد نسبة القدرة على الوفاء بمقدار: 1,413%، حيث نفسر التغير في النسبة إلى زيادة مقدار مجموع الأصول بنسبة: 05,399% وتخفيض مقدار الأموال الأجنبية بنسبة: 06,305%.

02.02. تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام نسب السيولة للفترات المالية (2011- 2014):

الجدول رقم (07): نسب السيولة للمؤسسة للفترات المالية: (2011-2014) (*المبالغ بآلاف الدينارات*)

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014				
السيولة العامة	أ.متداولة	3223759	أ.متداولة	3645255.92	أ.متداولة	3907278.04	أ.متداولة	4263410.3
	دق أجل	1227807.63	دق أجل	1474328.09	دق أجل	1765825.94	دق أجل	1937401.8
	المؤشر: 262,562 %	المؤشر: 247,28 %4	المؤشر: 221,271 %	المؤشر: 220,058 %				
السيولة المختصرة	أ.متداولة– المخزون السلعي	1409590.62	أ.متداولة– المخزون السلعي	1757466.4	أ.متداولة– المخزون السلعي	1950632.72	أ.متداولة– المخزون السلعي	2619552.15
	دق أجل	1227807.63	دق أجل	1474328.09	دق أجل	1765825.94	دق أجل	1937401.8
	المؤشر: 114,805 %	المؤشر: 119,204 %	المؤشر: 110,465 %	المؤشر: 135,209 %				
السيولة الفورية	نقديات	540551.55	نقديات	741717.13	نقديات	961544.29	نقديات	1017304.38
	دق أجل	1227807.63	دق أجل	1474328.09	دق أجل	1765825.94	دق أجل	1937401.8
	المؤشر: 44,025 %	المؤشر: 50,308 %	المؤشر: %54,452	المؤشر: 52,508 %				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج الميزانيات المالية للمؤسسة للفترات المالية (**2011-2014**).

من خلال الجدول أعلاه يرى الباحث أن نسب السيولة السريعة للفترات المالية المدروسة في انخفاض مستمر وهذا يعود التغير الطردي (بالزيادة) لمقدار الأصول المتداولة من سنة مالية إلى أخرى، وكذا التغير الطردي (بالزيادة) لمقدار الديون القصيرة الأجل من سنة مالية إلى أخرى لكن التغير في مقدار الديون القصيرة الأجل خلال السنوات المالية المدروسة أكبر من التغير في مقدار الأصول المتداولة مما جعل نسب السيولة متناقصة خلال السنوات المالية المدروسة، أما فيما يخص نسب السيولة المختصرة فارتفعت خلال السنتين الماليتين (2011- 2012) بنسبة: 04,399% وهذا يعود إلى زيادة الديون قصيرة الأجل بنسبة: 20,078% ويقابلها زيادة في الأصول المتداولة خارج المخزون السلعي بنسبة: 24,679%، وخلال السنتين الماليتين (2012- 2013) انخفضت نسبة السيولة المختصرة بمقدار: 8,739% والسبب يرجع إلى زيادة الديون القصيرة الأجل بنسبة: 19,771% يقابله زيادة في الأصول المتداولة خارج المخزون السلعي بنسبة: 10,991%، ونلاحظ خلال السنتين الماليتين (2013- 2014) زيادة في نسبة السيولة المختصرة بمقدار: 24,744% وهذا يعود إلى زيادة في الأصول المتداولة خارج المخزون السلعي بنسبة: 34,924% بينما الزيادة في قيمة الديون القصيرة الأجل كانت بمقدار: 09,164%، وفيما يتعلق بنسبة السيولة الفورية فهي في ارتفاع مستمر خلال السنوات المالية (2011- 2013) وهذا يعود إلى التغير الطردي بالزيادة في الديون القصيرة الأجل والنقديات معدا السنتين الماليتين (2013- 2014) انخفضت نسبة السيولة الفورية بمقدار: 01,944%، والسبب يعود إلى الزيادة الطفيفة في قيمة النقديات بنسبة: 05,990%، وزيادة معتبرة في قيمة الديون القصيرة الأجل بمقدار: 09,716%.

04.02. تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام النشاط (النمو):للفترات المالية (2011- 2014):

الجدول رقم (08): نسب النشاط (النمو) للمؤسسة للفترات المالية: (2011-2014)

(المبالغ بآلاف الدينارات)

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014				
معدل دوران الأصول	CA_{HT}	2379696.79	CA_{HT}	2833402.075	CA_{HT}	3596940.78	CA_{HT}	4713272.56
	مج.أصول	6343050.93	مج.أصول	6684644.04	مج.أصول	7186193.54	مج.أصول	7574191.5
	المؤشر%: 37,5 %16	المؤشر%: 42,386 %	المؤشر%: 50,053 %	المؤشر%: 62,228 %				
معدل دوران الأصول الغير جارية	CA_{HT}	2379696.79	CA_{HT}	2833402.075	CA_{HT}	3596940.78	CA_{HT}	4713272.56
	أ.غ جارية	3119291.93	أ.غ جارية	3039388.12	أ.غ جارية	3278915.5	أ.غ جارية	3310781.2
	المؤشر%: 76,2 %89	المؤشر%: 93,222 %	المؤشر%: 109,699 %	المؤشر%: 142,361 %				
معدل دوران الأصول الجارية	CA_{HT}	2379696.79	CA_{HT}	2833402.075	CA_{HT}	3596940.78	CA_{HT}	4713272.56
	أصول جارية	3223759	أصول جارية	3645255.92	أصول جارية	3907278.04	أصول جارية	4263410.3
	المؤشر%: 73,8 %17	المؤشر%: 77,728 %	المؤشر%: 92,057 %	المؤشر%: 110,551 %				
معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن وأوراق القبض)	CA_{HT}	2379696.79	CA_{HT}	2833402.075	CA_{HT}	3596940.78	CA_{HT}	4713272.56
	زبائن وأوراق ق	655205.436	زبائن وأوراق ق	876372.111	زبائن وأوراق ق	736281.701	زبائن وأوراق ق	804491.485
	المؤشر%: 363,	المؤشر%: 323,310 %	المؤشر%: 488,527 %	المؤشر%: 585,869 %				

	198 %							
	المؤشر بالدورة: 3,631 دورة	المؤشر بالدورة: 3,233 دورة	المؤشر بالدورة: 4,885 دورة	المؤشر بالدورة: 5,858 دورة				
معدل دوران الحسابات الدائنة (المورد ون وأوراق الدفع)	مشتريات HT	1732952.56	مشتريات HT	1824810.12	مشتريات HT	19770 35.34	مشتريات HT	1893604.75
	موردون وأوراق د	413612,64	موردون وأوراق د	357169.18	موردون وأوراق د	36896 2,74	موردون وأوراق د	216164,93
	المؤشر%: 418,979 %	المؤشر%: 510,909 %	المؤشر%: 535,836 %	المؤشر%: %876				
	المؤشر بالدورة: 4,189 دورة	المؤشر بالدورة: 5,109 دورة	المؤشر بالدورة: 5,358 دورة	المؤشر بالدورة: 8,76 دورة				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج القوائم المالية والملاحق المحاسبية للمؤسسة للفترات المالية (**2011-2014**).

من الجدول أعلاه يرى الباحث أن معدل دوران الأصول في تزايد خلال الفترات المالية المدروسة ويرجع السبب إلى الزيادة المستمرة لرقم الأعمال خارج الرسم للمؤسسة خلال السنوات المالية المدروسة والزيادة المستمرة لمجموع أصول المؤسسة خلال السنوات المالية المدروسة، أما دوران الأصول الغير جارية في تزايد ملحوظ خلال الفترات المالية المدروسة، حيث يعود السبب إلى الزيادة المستمرة لرقم الأعمال خارج الرسم للمؤسسة وكذلك الزيادة المستمرة للأصول غير الجارية للمؤسسة، أم بالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية فهو في زيادة ملحوظة نتيجة الزيادة المستمرة لرقم الأعمال خارج الرسم والزيادة المستمرة للأصول الجارية، وفيما يخص معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن وأوراق الدفع) فهي في زيادة مستمرة من سنة مالية إلى أخرى وهذا يعود

إلى الزيادة المستمرة لمبيعات المؤسسة وكذا زيادة المبيعات الآجلة (على الحساب) بوتيرة بطيئة، أما فيما يخص معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردون وأوراق الدفع) فهي في تزايد واضح نتيجة زيادة المشتريات خارج الرسم بوتيرة بطيئة من سنة مالية إلى أخرى، ويقابلها نقصان في ديون الموردون والأوراق التجارية الدائنة بوتيرة متوسطة، إذ نلاحظ أن للمؤسسة وقت مقبول في تسديد ديون الموردين بالمقارنة مع عدد الدورات التي تحصل فيها ديون الزبائن مما يجعل المؤسسة لا تواجه صعوبات في تسديد ديون الموردين وتسديد قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على المؤسسة في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

04.02. تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام النشاط (النمو):للفترات المالية (2011-2014):

الجدول رقم (09): **نسب الربحية للمؤسسة للفترات المالية:** (2011-2014) (***المبالغ بآلاف الدينارات***)

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014			
مجمل الربح إلى المبيعات	ن. ق ضريبة	2116 78.75	ن. ق ضريبة	6201 90.80	ن. ق ضريبة	7459 83.66	ن. ق ضريبة	8040 16.52
	CA_{HT}	2379 696.79	CA_{HT}	2833 402.075	CA_{HT}	3596 940.78	CA_{HT}	4713 272.56
	المؤشر: 8,895 %	المؤشر: 21,88 %8	المؤشر: 20,73 %9	المؤشر: 17,05 %8				
صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات	ن. صافية	1714 59.79	ن. صافية	5023 54.55	ن. صافية	6042 46.77	ن. صافية	6512 53.38
	CA_{HT}	2379 696.79	CA_{HT}	2833 402.075	CA_{HT}	3596 940.78	CA_{HT}	4713 272.56
	المؤشر:	المؤشر:	المؤشر:	المؤشر:				

	7,205 %	17,72 %	16,79 %8	13,17 %4			
صافي الربح إلى مجموع الأصول	EBIT	2945 37.68	EBIT	6801 28.18	EBIT	8001 00.54	EBIT	8692 77.91
	CA_{HT}	2379 696.79	CA_{HT}	2833 402.075	CA_{HT}	3596 940.78	CA_{HT}	4713 272.56
	المؤشر: 13,77 %1	المؤشر: 24,00 %3	المؤشر: 22,24 %3	المؤشر: 18,44 %3				
صافي الربح إلى حقوق الملكية	ن. صافية	1714 59.79	ن. صافية	5023 54.55	ن. صافية	6042 46.77	ن. صافية	6512 53.38
	أ.خاصة	1412 047.23	أ.خاصة	2692 146.47	أ.خاصة	2849 291.2	أ.خاصة	2963 809.4
	المؤشر: 12,42 %6	المؤشر: 18,66 %0	المؤشر: 21,20 %6	المؤشر: 21,97 %3				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج القوائم المالية (الميزانيات المالية وجدول حساب النتيجة حسب الطبيعة) للمؤسسة للفترات المالية (**2011-2014**).

من الجدول أعلاه يرى الباحث أن معدلات الربح الإجمالي إلى المبيعات خلال السنوات المدروسة في تزيد مستمر في السنتين الماليتين (2011- 2012) وهذا يعود إلى الزيادة المستمرة لرقم الأعمال (HT) والنتيجة قبل الضريبة، وفي السنتين الماليتين (2012- 2013) نلاحظ انخفاض معدل إجمالي الربح إلى المبيعات وهذا يعود إلى الزيادة القليلة للنتيجة قبل الضريبة وكذلك زيادة معتبرة لرقم الأعمال خارج الرسم، حيث الزيادة في النتيجة قبل الضريبة كانت بمقدار: 20,282%، يقابل ذلك زيادة في رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 26,947% وهذا ما أثر بالنقصان على معدل إجمالي

الربح إلى المبيعات، كما نلاحظ انخفاض معدل إجمالي الربح إلى المبيعات خلال السنتين الماليتين (2013- 2014) وذلك بسبب الزيادة الطفيفة جدا للنتيجة قبل الضريبة وكذلك زيادة معتبرة لرقم الأعمال خارج الرسم، حيث الزيادة في النتيجة قبل الضريبة كانت بمقدار: 7,779%، يقابل ذلك زيادة في رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 31,035% وهذا ما أثر بالنقصان على معدل إجمالي الربح إلى المبيعات، وفيما يخص نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات خلال السنوات المدروسة في تزيد مستمر في السنتين الماليتين (2011- 2012) وهذا يعود إلى الزيادة المستمرة لرقم الأعمال (HT) والنتيجة بعد الضريبة، وفي السنتين الماليتين (2012- 2013) نلاحظ انخفاض صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات وهذا يعود إلى زيادة قليلة في النتيجة بعد الضريبة أي بمقدار: 20,282%، يقابل ذلك زيادة في رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 26,947%، كما نلاحظ انخفاض معدل صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات خلال السنتين الماليتين (2013- 2014) وذلك بسبب الزيادة الطفيفة جدا للنتيجة بعد الضريبة وكذلك زيادة معتبرة لرقم الأعمال خارج الرسم، حيث الزيادة في النتيجة قبل الضريبة كانت بمقدار: 7,779%، يقابل ذلك زيادة في رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 31,035%، والجدير بالذكر أن المؤسسة محل الدراسة خاضعة للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19%، وفيما يخص معدل صافي الربح قبل الضريبة والفوائد على الديون المالية (**EBIT**) إلى المبيعات فنلاحظ خلال السنتين الماليتين (2011- 2012) زيادة هذه النسبة بسبب الزيادة المستمرة في كل من الربح قبل الضريبة والفوائد على الديون المالية ورقم الأعمال خارج الرسم، ونلاحظ خلال السنتين الماليتين (2012- 2013) انخفاض في معدل صافي الربح قبل الضريبة والفوائد على الديون المالية إلى المبيعات وهذا يعود إلى زيادة (**EBIT**) بمقدار: 17,639% وهذا ما يدل على زيادة الفوائد على الديون أي المؤسسة تحصلت على ديون مالية إضافية مما جعلها تتحمل فوائد على الديون زائدة أو قد تسدد ديون مالية مع تحمل أعباء الفوائد، في المقابل زيادة رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 26,947%، وهذا ما أثر بالنقصان على معدل صافي الربح قبل الضريبة والفوائد على الديون المالية إلى المبيعات، ونلاحظ خلال السنتين الماليتين (2013- 2014) انخفاض في معدل صافي الربح قبل الضريبة

والفوائد على الديون المالية إلى المبيعات وهذا يعود إلى زيادة (**EBIT**) بمقدار: 8,646%، في المقابل زيادة رقم الأعمال خارج الرسم بمقدار: 31,035%، وفيما يخص معدل صافي الربح إلى حقوق الملكية فنلاحظ أن هذه النسبة في زيادة مستمرة من سنة مالية إلى أخرى بسبب الزيادة المستمرة لكل من النتيجة الصافية بعد الضريبة وحقوق الملكية (الأموال الخاصة).

03. تقييم الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي :للفترات المالية (2011-2014):

الجدول رقم (10): **مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترات المالية:** (2011-2014)
(***المبالغ بآلاف الدينارات***)

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014				
رأس المال العامل (FRNG)	أ.دائمة	5115243.3	أ.دائمة	5210315.95	أ.دائمة	5420367.6	أ.دائمة	5636789.7
	أ.ثابتة	3119291.93	أ.ثابتة	3039388.12	أ.ثابتة	3278915.5	أ.ثابتة	3310781.2
		FRNG=2107927.83	FRNG=2141452.1	FRNG=2326008.5				
الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)	FRNG	1995951.37	FRNG	2107927.83	FRNG	2141452.1	FRNG	2326008.5
	Tn	106708.02	Tn	144336.67	Tn	141944.92	Tn	559837.89
	BF	BFR	BFR=	BFR=				

	R=1889243.35	=19635591.16	17220 27.18	17661 70.61			
الخزينة الصافية (Tn)	خ أصول	540551.55	خ أصول	741717.13	خ أصول	96154 4.29	خ أصول	1017304.38
	خ خصوم	433843.53	خ خصوم	597380.46	خ خصوم	54211 9.37	خ خصوم	457466.49
	Tn=106708.02	Tn= 144336.67	Tn=419424.92	Tn=559837.89				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج الميزانيات المالية للمؤسسة للفترات المالية (**2011-2014**).

من نتائج الجدول أعلاه يرى الباحث أن المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة المدروسة حققت التوازن المالي لأن رأس المال العامل خلال السنوات المالية (2011- 2014) كان موجب، وأن الخزينة الصافية كانت موجبة خلال السنوات المالية (2011- 2014) وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة وضعها المالي جيد خلال الفترات المالية المدروسة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية يتضح لنا الإصلاح المحاسبي في الجزائر له أثر بالغ الأهمية على الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما توضحه بنية القوائم المالية التي من خصائصها أن قابلة للفهم والمقارنة، إذ يمكن للمحلل المالي تحقيق أهدافه فيما يخص تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات عبر عدة سنوات مالية باستخدام الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي للقوائم المالية، كما يتمكن من التخطيط لاحتياجات المؤسسة للأموال الداخلية والخارجية، وفيما يلي

نقـوم بالتطـرق إلى مختـلف النـتائج والتوصـيات التـي خـرجنـا بها من خـلال هـذه الورقة البحثية:

أ. نتائج الدراسة:

- يعتبر تحليل القوائم المالية انجاز هام يقوم به شخص مؤهل علميا ومهنيا في جانب الإدارة المالية والمحاسبية باستخدام مختلف الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي لاسيما النسب المالية المتمثلة في (نسب الهيكل المالي، ونسب النشاط أو النمو، نسب الربحية، نسب السيولة بالإضافة إلى نسب مالية يستطيع المحلل المالي الاستعانة بها مثل نسب المردودية والنسب المالية المشتقة من قائمة الدخل (جدول حساب النتائج) ونسب مالية مشتقة من قائمة تدفقات الخزينة...الخ؛

- تعتبر القوائم المالية التي هي نتاج عن مخرجات النظام المحاسبي مدخلات للتحليل المالي، أي المحلل المالي لا يمكنه الحكم على الوضع المالي للمؤسسة إلا إذا توفرت لديه القوائم المالية والمحاسبية، وقد يستخدم المحلل التقارير المالية التي هي أوسع من القوائم المالية والمتضمنة لمعلومات مالية وغير مالية؛

- يتم استخدام نتائج تحليل القوائم المالية من قبل جهات متعددة قد تكون جهات داخلية في المؤسسة كالإدارة ليتبين لهم رسم السياسات المالية والمحاسبية والاستثمارية أو العاملون بالمؤسسة ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في النشاط والاطمئنان على استقرار مناصب عملهم ويمكن أن تكون جهات خارجية المتمثلين في المساهمين والمستثمرين ليتسنى لهم مدى اتخاذ قراراتهم في الإبقاء على أسهمهم في المؤسسات التي هم شركاء فيها أو التنازل عنها في حالة شركتهم تواجه مخاطر مالية تهدد عوائدهم المالية في المستقبل والدائنين كالبنوك والمؤسسات المالية ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها؛

- من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها فإن المؤسسة محل الدراسة وضعيتها المالية خلال الفترات المدروسة كانت جيدة وهذا ما توصلنا له من خلال دراسة الوضعية المالية باستخدام النسب المالية إذ أنها حققت توازن مالي جيد ووضعها المالي لا يدعو للقلق في المستقبل وذلك من خلال نتائج الأعمال الموجبة المحققة من (2011- 2014)؛

ب. توصيات الدراسة:

- العمل على تحديث قوانين النظام المحاسبي المالي لاسيما القانون 07-11 والتعليمات الملحقة وذلك بإدخال مواد تتضمن إلزامية تحليل القوائم المالية في المؤسسات الخاضعة لهذا القانون؛

- ضرورة تجسيد مديرية المالية في المؤسسات الاقتصادية تصهر تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إذ ينبغي أن يقوم فريق مؤهلا علميا ومهنيا في التسيير المالي بإدارة هذه المديرية؛

- ضرورة تعديل القوانين والمراسيم التنفيذية الخاصة بتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر من قبل السلطات المعنية (وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة) وذلك بإدخال الإجراءات الحديثة في المراجعة والتي من بينها التحليل المالي الحديث (نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات) للعلاج المبكر لظاهرة الفشل المالي للمؤسسة قبل التعرض لها؛

- ضرورة تعديل القوانين الأخرى التي لها صلة مباشرة بالمحاسبة كالقانون الجبائي والقانون التجاري للشركات التجارية وقانون البنوك...الخ.

المراجع والمصادر المعتمدة:

1-بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS-IFRS)، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 21.

2-حميداتو صالح، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013، ص ص 06- 07.

3- قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، في مجلة الباحث، العدد العاشر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص .271

4-مسعود دراوسي وآخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) – قياس وتقييم لبنود القوائم المالية- ،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بطبعته الثانية حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص 02.

5-سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي– العوائق والرهانات-، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية (IAS – IFRS)، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 13- 14 جانفي 2013، ص 04.

6-عبد الحكيم مقراني ، عمر قمان، أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بطبعته الثانية حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص 04.

7-شوقي جباري، فريد خميلي، النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، بمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص 06.

8-ربيع بوصبيع العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) – دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)-، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات

الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013، ص04.

9-إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والعشرون، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 122.

10-محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009، ص 78.

11 -http://www.accdiscussion.com/acc4356.html منتدى المحاسب العربي على الرابط الإلكتروني التالي: (تاريخ الإطلاع 08 نوفمبر 2016)

12-هيني فان جريوننج، تعريب طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2006، ص06.

13-تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 08، المجلد 26، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص 68.

14-رياض أحمد محمد حسين، فيحاء عبد الوهاب يعقوب، الإيفاء بمتطلبات السلطة المالية لاعتماد القوائم المالية في تحديد الوعاء الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب لعينة من الشركات المحدودة، في مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 23، المجلد الثامن، الفصل الثاني، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 143.

15-بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، الجزائر، 2014/2013، ص .46

16-عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 01 عرض القوائم المالية، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص 13.

17-محمود على حسن الزمار، مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (01) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 42.

18-عزوز علي، متلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديدNSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية – تجارب وتطبيقات وآفاق-، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي بالقطب الجامعي الجديد – الشط، يومي 17- 18 جانفي 2010، ص 05.

19-ماجد ماهر فهيم سابا، مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين "دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 38.

20-الفاتح الأمين عبد الرحيم، مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على عدد من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، في مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، المجلد الخامس، المحور المحاسبي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2015، ص 191.

21-إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 196.

22-زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)، في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 42.

23-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 235.

24-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 51.

25-عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص 69.

26-مية إبراهيمي، ميادة بلعياش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 67-68، مركز دراسات الوحدة العربية، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص 242- 243. بتصرف.

27-أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 77.

28-عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 170- 173.

29-سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الإصدار 16، المجلد 06، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 77.

30-أحمد عبد الزهرة حمدان، فلاح حسن ثويني، فعالية التحليل المالي في النشاط المصرفي دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 27، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 125. بتصرف.

31-إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007/2006، ص 63.

32-محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي-، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999- 2000، ص 103. بتصرف.

33-محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص ص 41- 42.

34-مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 45.

35-كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 88.

36-مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص 46 - 47.

37-Ciaran WALSH, Les rations clés du Management, édition Village Mondiale, Paris, France, 1998, p 120.

38-شوقي السيد فوده، مبادئ المحاسبة الإدارية – ترشيد القرار الإداري-، منشورات كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2009، ص 239. بتصرف.

39-مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص 31- 33. بتصرف.